

الآدوات المالية لتحديد وإيقاف أنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل



آن كريمر لارسون
وزارة المالية الأمريكية
مكتب مكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية

لمحة عامة

- ♦ أهمية الإجراءات المالية في الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الانتشار
- ♦ الممارسات المضاللة المستخدمة في تمويل أنشطة الانتشار
- ♦ الإطار القانوني الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل
- ♦ منع دخول العاملين في أنشطة الانتشار إلى النظام المالي الدولي: العقوبات المالية الموجهة
- ♦ التنسيق المحلي وتبادل المعلومات

أهمية الإجراءات المالية

- ♦ الكشف عن شبكات أوسع لدعم الانتشار
- ♦ ربط البيانات المشبوهة معاً
- ♦ التعامل مع الجوانب التجارية في مناطق الاختصاص القضائي الأخرى

استهداف شبكات الدعم

- ♦ استهداف الشبكات بكميلها بما في ذلك العاملين في نشر أسلحة الدمار الشامل وداعميهم والبني الداعمة والأصول التابعة



أفراد



منظمات



بنى الدعم



الدعم
اللوجستي



الممولون



الموردون وخطوط الشحن شركات الواجهة

أهمية الإجراءات المالية

- ♦ تمثل الشبكات الداعمة لأنشطة الانتشار إلى الاعتماد بشكل كبير على النظام المالي الرسمي لتنفيذ التعاملات المالية وصفقات الأعمال حول العالم
 - ♦ تقوم شبكات دعم أنشطة الانتشار عادة بالعمل لتحقيق أرباح مالية وهي معرضة بشكل كبير لأنكشاف أمرها للعموم وانقطاع التمويل
- هذه العوامل تجعل الإجراءات المالية ذات فعالية كبيرة في إيقاف ومنع تمويل أنشطة الانتشار والشبكات التي تدعمها

الإطار القانوني الدولي

الشروط المالية المتضمنة في كل من

- ♦ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 (1810، 1977) □والذي يضع ضوابط على تقديم الأموال وخدمات التمويل التي يمكن أن تساهم في أنشطة الانتشار
- ♦ قوانين مجلس الأمن الدولي حول دول محددة
 - العقوبات المالية الموجهة
 - الإجراءات الوقائية
 - الحظر المالي القائم على الأنشطة
 - تحسين التدقيق والمراقبة
 - معايير مجموعة العمل المالي

جامعة العمل المالي FATF



جامعة دولية لوضع السياسات وتحديد المعايير ضمن الجهود الدولية ضد تمويل الإرهاب وغسل الأموال

- تضم 36 عضواً (من بينها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
- معايير المجموعة معتمدة عالمياً لتكون المعايير الوحيدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل
- تقييم الامتثال لتلك المعايير
- تقارير عامة حول الضوابط المطبقة في الدولة

مجموعة العمل المالي FATF



في فبراير 2012 أصدرت المجموعة توصياتها المحدثة حول:

المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأنشطة الانتشار ”

- ♦ عقوبات مالية موجهة تستهدف الإرهاب وأنشطة نشر أسلحة الدمار الشامل
- ♦ التنسيق المحلي وتبادل المعلومات حول تمويل الانتشار
- ♦ الإبلاغ عن التعاملات المشبوهة
- ♦ تنظيم عمل شركات نقل الأموال والحوالات المالية

منع العاملين في أنشطة الانتشار وشبكات الدعم من استغلال القطاعات المالية

- ◆ تجميد أموال الكيانات المعنية وغيرها من الأصول دون تأخير ومنع تقديم الخدمات المالية إليها.
- ◆ الحرص على كون التجميد يشكل كافة الأموال والأصول المملوكة أو الواقعة ضمن السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر لتلائ الأطراف
- ◆ تحديد الأهداف والأصول الإضافية المستهدفة

منع العاملين في أنشطة الانتشار وشبكات الدعم من استغلال القطاعات المالية

- ♦ وضع الآليات المحلية من أجل
- توصيل تلك القرارات فوراً إلى الكيانات الملزمة بتطبيقها (المؤسسات المالية وغيرها من الجهات المعنية)
- طلب إبلاغ السلطات عن أنشطة التجميد
- مراقبة الامتثال من جانب الكيانات المعنية
- فرض العقوبات على الكيانات غير الممثلة

تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات المالية

الموجهة

- ♦ الولايات المتحدة – الأمر التنفيذي رقم 13382
 - استهداف الكيانات والأفراد المتورطين في أو يدعمون أنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل استخدامها
 - عزل الأفراد والكيانات المعنية عن النظام المالي والتجاري في الولايات المتحدة الأمريكية
- ♦ تقوم العديد من الشركات والبنوك غير الأمريكية طوعاً بقطع علاقاتها مع الجهات التي تفرض عليها الولايات المتحدة حظراً مالياً

تبرز قوّة العقوبات بمدى قوّة روابطها، ولهذا فإن على الدول أن تلعب دوراً أساسياً في إنجاح أنظمة العقوبات العالمية

توجيهات حول مكافحة تمويل الانتشار

- ◆ أصدرت مجموعة العمل المالي FATF 3 مجموعات من التوجيهات حول تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي:
 - العقوبات المالية الموجهة في قوانينه المتعلقة بالانتشار في يونيو 2007
 - الحظر المالي القائم على النشاطات في قرار مجلس الأمن رقم 1737 من خلال تعزيز إجراءات التقصي والتدقيق حول العملاء والمعاملات المثيرة للمخاوف، أكتوبر 2007
 - الشروط المالية المتعلقة بتعزيز إجراءات التقصي
- ◆ تقرير الأنماط حول تمويل أنشطة الانتشار
- ◆ تقرير الحالة في خيارات السياسات
- ◆ الممارسات المثلثة في مجال التنسيق الدولي وتبادل المعلومات

التنسيق الوطني لمكافحة تمويل أنشطة الانتشار

- ♦ تعريف السلطات المعنية بمكافحة تمويل أنشطة الانتشار وتنسيق جهودها
- ♦ وضع الآليات الفعالة لتنسيق تطوير وتطبيق السياسات والأنشطة لمواجهة تمويل أنشطة الانتشار

التنسيق الوطني لمكافحة تمويل أنشطة الانتشار : الهيئات الأساسية

- ♦ **الهيئات الأساسية:**
 - هيئات ضبط الصادرات والجمارك والتحكم بالحدود
 - الخدمات الاستخبارية
 - وحدات الاستخبارات المالية والمؤسسات المالية
 - سلطات التنفيذ القضائي والادعاء
 - هيئات الإشراف المالي
 - هيئات تشجيع التجارة
 - هيئات وأقسام السياسات الحكومية
- ♦ **الحاجة إلى تنسيق الجهود في التحقيق وتطوير السياسات والتجاوب مع التهديدات البارزة**

التنسيق الوطني لمكافحة تمويل أنشطة الانتشار : دراسة الحالات

- ♦ دراسة الحالات الواردة في ورقة أفضل الممارسات
- التنسيق بين وزارات العدل والمالية والخارجية لتطوير المهام
- التنسيق بين هيئات التنفيذ والتجارة والتمويل لاتخاذ الإجراءات المشتركة في اليوم ذاته ضد شبكات الانتشار

تبادل المعلومات مع الجهات المعنية لتقدير المخاطر

تزويد المؤسسات المالية بالمعلومات لتقوم بمتابعة:

- ◆ مناطق الاختصاص القضائي التي يشتبه بمشاركتها في أنشطة الانتشار
- ◆ قائمة العقوبات و القوائم الرمادية للكيانات المشبوهة
 - رفض منح رخص التصدير
 - قائمة الكيانات الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية
 - قوائم التنبيه المبكر
- ◆ **الممارسات المضاللة**
- ◆ **مؤشرات التنبيه والخطر**

الممارسات المضاللة المستخدمة في تمويل أنشطة الانتشار

- ♦ تحويل التجارة والتمويل لمراؤحة السلطات:
 - استخدام الشركات كواجهات
 - ترتيب وسائل تمويل التجارة من خلال الفروع والشركات التابعة والواقعة في مناطق الاختصاص القضائي الأخرى
 - استخدام خطابات الاعتماد
 - استخدام خطابات الاعتماد المتالية
- ♦ تقديم الوثائق المزورة للمؤسسات المالية
 - تغيير رقم الحاوية لإخفاء دلائل تورطها
 - تغيير أسماء السفن — أرقام تعريف المنظمة البحرية الدولية

مؤشرات محتملة على تمويل أنشطة الانتشار



تتضمن التعاملات

- وجود الكيان في دولة تثير شكوك الانتشار أو تحويل المسار
- وجود الشركات في الدول التي توجد فيها قوانين ضعيفة أو يضعف فيها تطبيق ضوابط التصدير
- مسار الشحن عبر دولة يضعف فيها تطبيق ضوابط التصدير
- شحن البضائع بشكل غير منسجم مع الأنماط الجغرافية التجارية المعتادة
- شحن البضائع بشكل لا يتفق مع المستوى التقني للدولة التي توجه إليها
- المؤسسات المالية التي تعرف بعدم تطبيق الضوابط المالية الكافية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.
- احتمال وجود شركات الواجهة

مؤشرات محتملة على تمويل أنشطة الانتشار

- ◆ التخفيض الواضح في تكالفة الشحن
- ◆ تغيير مسار الشحنة و/أو التعاملات المالية بشكل مثير للشبهات
- ◆ نمط أنشطة الحالات المالية يبين أنماطاً غير عادية أو دون هدف واضح
- ◆ تعليمات الدفع أو الحوالة المالية من الأطراف أو إليها والمبنية في خطاب الاعتماد الأصلي أو الوثائق الأخرى
- ◆ عدم الاتساق في المعلومات الواردة في وثائق التجارة والتدفقات المالية كالأسماء والعناوين والوجهات النهائية
- ◆ تقديم طلب السلع من قبل شركات أو أفراد من دول أجنبية وليس من دولة الاستخدام النهائي
- ◆ شركة الشحن مدرجة في الوجهة النهائية للاستخدام
- ◆ طلب العميل الجديد لخطاب الاعتماد بانتظار الموافقة على الحساب الجديد

زيادة المراقبة على التعاملات المشبوهة

- ◆ تطابق ملء كافة خانات المعلومات الخاصة بتعليمات الدفع
(الجهة، المستفيد)
- ◆ الحصول على معلومات إضافية لتجنب الانتهاكات
 - أطراف المعاملة
 - تفاصيل المستخدم النهائي
 - معلومات ضبط الصادرات (الترخيص، شهادات المستخدم النهائي)
 - مصدر التمويل
 - ملكية المستفيد للمقابل
 - هدف المعاملة أو الدفع

الأسئلة

إجراءات وقائية إضافية لمنع تمويل الانتشار

- ▷ التنسيق المناسب بين الهيئات الحكومية حول منع الانتشار
- ▷ تزويد القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات المالية، بمعلومات لتقدير المخاطر
 - الكيانات المشبوهة
 - الممارسات المضللة
- مؤشرات على تمويل الانتشار

قرار مجلس الأمن الدولي 1540

وضع الضوابط المالية

- ♦ يتطلب القسم 2 من الدول تبني وتطبيق القوانين لمنع الأطراف غير الحكومية من الانخراط في أنشطة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك التمويل.
- ♦ يتطلب القسم 3 من كافة الدول وضع ضوابط على خدمات وتمويل أنشطة الانتشار، بما فيها الخدمات المالية التي تساهم في تلك الأنشطة

تؤكد قرارات مجلس الأمن الدولي 1810 و 1977 على تطبيق الشروط المالية ومعايير مجموعة العمل المالي حول تمويل أنشطة الانتشار

قرارات مجلس الأمن الدولي: العقوبات المالية الموجهة

1718 (2006)	الفقرة 8(د) تطلب تجميد أصول ومنع تقديم الموارد المالية لكيانات المدرجة في قائمة لجنة القرار 1718 أو تلك العاملة بالنيابة عنها أو بتوجيه منها
1737 (2006)	الفقرة 8(د) تطلب تجميد أصول ومنع تقديم الموارد المالية لكيانات المدرجة في قائمة لجنة القرار 1737 أو تلك العاملة بالنيابة عنها أو بتوجيه منها
1747 (2007)	الفقرة 4 - تضع المزيد من شروط تجميد الأصول للقرار 1737
1803 (2008)	الفقرة 7 - تضع المزيد من شروط تجميد الأصول للقرار 1737
1874 (2009)	الفقرة 18 - تدعوا إلى تجميد الأصول التي قد تساهم في أنشطة نشر أسلحة الدمار الشامل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
1929 (2010)	الفقرات 11،12،19 - تضع المزيد من شروط تجميد الأصول للقرار 1737 بما فيها كيانات محددة في جمهورية إيران والحرس الجمهوري

ارات مجلس الأمن الدولي: الإجراءات الوقائية

1737 (2006)	الفقرة 6 - منع تقديم الخدمات المالية المتعلقة بنقل وتصنيع او استخدام المواد المحظورة.
1803 (2008)	الفقرة 10 - اتخاذ أقصى درجات الحذر واليقظة حول أنشطة المؤسسات المالية في مناطقهم والتي تتعامل مع البنوك في إيران، وخاصة بنك ملي وبنك صادرات إيران.
1874 (2009)	الفقرة 18 - منع تقديم الخدمات المالية والمعاملات وغيرها من نقل الأموال التي قد تساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
1929 (2010)	الفقرة 21 و 23 - منع تقديم الخدمات المالية، بما فيها خدمات التأمين وإعادة التأمين، وممارسة أقصى درجات اليقظة عند إجراء الأعمال مع الكيانات الإيرانية، بما فيها الحرس الجمهوري، وشركات الشحن، ومنع فتح فروع جديدة للبنوك الإيرانية في الحالات التي يوجد فيها سبب معقول للاعتقاد بكونها قد تساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تبني دول مجلس تعاون دول الخليج العربية لأعمال مجموعة العمل المالي

- ◆ البحرين تبنتها عام 2006
- ◆ الكويت تبنتها في مايو/يونيو 2011
- ◆ عمان تبنتها في مايو/يونيو 2011
- ◆ قطر تبنتها في ابريل/يونيو 2008
- ◆ السعودية تبنتها في مايو/يونيو 2010
- ◆ الإمارات العربية المتحدة تبنتها في ابريل/يونيو 2008